



المؤسسة تشارك في الاجتماع الـ ١٣ لرؤساء أجهزة التقاعد الخليجية بالبحرين

أي دولة عضوية المجلس، قد اكتمل تطبيقه من أول يناير ٢٠٠٧، وحدد النظام نطاق التطبيق بصورة إلزامية على مواطني دول مجلس التعاون الذين يعملون خارج دولهم في إحدى دول المجلس، والالتزامات التي تقوم بها الجهات المختصة في تلك الدول لتفعيل النظام وتحديد الإجراءات الكفيلة لتطبيقه بالصورة النظامية.

وقد كانت المملكة العربية السعودية من أوائل دول المجلس التي بادرت بالتنفيذ، وذلك من أول يناير ٢٠٠٦ بموجب المرسوم الملكي رقم (٦٣/م) وتاريخ ١٤٢٦/١١/٢٦ هـ وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٨) وتاريخ ١٤٢٦/١١/٢٤ هـ، والذي يقضي بسريان أحكام نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٤١/م) وتاريخ ١٣٩٣/٧/٢٩ هـ على مواطني المملكة العربية السعودية العاملين في الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة في دول مجلس التعاون.

يذكر أن دولة الكويت تحتل المرتبة الأولى في عدد العاملين السعوديين ممن يشملهم نظام مد الحماية التأمينية، حيث بلغ العدد (٢٣٢١) موظفًا وموظفة، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بعدد (٢٩٦) موظفًا، ومن ثم دولة قطر بعدد (٢٦٨) موظفًا وموظفة، ومملكة البحرين بعدد (٣٥) موظفًا، وسلطنة عمان بعدد (١٠) موظفين.

ترأس معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد الأستاذ محمد ابن عبد الله الخراشي وفد المؤسسة العامة للتقاعد المشارك في الاجتماع الثالث عشر لرؤساء أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي انعقد في دولة البحرين لمدة يومين من ٢٣-٢٤ ذو القعدة ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٩-٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ م.

يأتي هذا الاجتماع ضمن إطار العمل المشترك بين دول مجلس التعاون فيما يتعلق بأنظمة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية تنفيذًا لقرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التكامل والاستقرار الاجتماعي لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم.

وتعمل المؤسسة العامة للتقاعد جاهدة لتنفيذ قرارات قمة دول المجلس والتنسيق المستمر مع أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية في هذه الدول، حيث بلغ عدد المسجلين في بيانات المؤسسة العامة للتقاعد من المواطنين السعوديين الذين يعملون في وظائف حكومية بدول مجلس التعاون الخليجي المشمولين بنظام مد الحماية التأمينية لدول الخليج العربية (٣٩٣٠) موظفًا وموظفة.

وكان النظام الموحد مد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في غير دولهم في

«التقاعد» تطلق المرحلة الثانية من الخدمات الإلكترونية

وتأتي هذه الخطوة في إطار حرص المؤسسة على أتمتة جميع المعاملات عن طريق استحداث وسائل تقنية جديدة قادرة على الاستغناء عن بيئة المعاملات الورقية وإدخال أنظمة إلكترونية قادرة على تلبية احتياجات المواطنين بكل سهولة ويسر.

يُذكر أن المؤسسة قد أطلقت في وقت سابق المرحلة الأولى من الخدمات الإلكترونية التي لاقت إقبالاً كبيراً من قبل المواطنين المسجلين على البوابة الإلكترونية، حيث أتاحت لهم متابعة معاملاتهم أينما كانوا وفي أي وقت دون التقيد بساعات الدوام الرسمية.

أطلقت المؤسسة العامة للتقاعد المرحلة الثانية من الخدمات الإلكترونية، لتستكمل بذلك منظومة الخدمات الإلكترونية المقدمة لجميع الفئات (متقاعد، مستفيد، وكيل، مشترك) من خلال بوابة المؤسسة الإلكترونية www.pension.gov.sa

وقد شملت المرحلة الثانية إطلاق سبع خدمات جديدة منها (تحميل وكالة جديدة، تغيير حالة مستفيد، فسخ وكالة، إخطار العودة للعمل)، حيث تم تزويد جميع هذه الخدمات بإمكانية تحميل الملفات والوثائق المطلوبة كي يستطيع المستخدم إتمام طلبه بشكل كامل دون الحاجة إلى زيارة مقر المؤسسة أو أحد فروعها.